اجماع الصحابة رضي الله عنهم ألا ترى ان يحيى عليه السلام احتج في باب الرجم بان قال وقد رجم عمر وكان في وفاده من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ان الواجب من الصحابة اذا قال قولاً ولم يحفظ خلافه عن احد منهم كان ذلك كالمتفق عليه على انه قد روي في ذلك ما يدل على ان القوم لم يصيدوا فانه الاغن السنة وهو ما روي عن عطاء بن السائب عن جده عن ابيه عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلمين عشور انما العشور على اليهود والنصارى وقد علمنا انه لا يريد به عشور الزرع اذ لا خلاف في وجوبها على المسلمين وليس العشور الواجبة على اليهود والنصارى الا ما ذكرناه بالاتفاق **فان قيل** فالخبر ورد بلفظ العشور وانتم توجبون على اهل الذمة نصف العشر قيل **له** لا يمتنع ان يطلق لفظ العشور وان كان الواجب في بعض المواضع نصف العشر كما يجب عشور الزرع وان كان الواجب في بعضه نصف العشر على ان ابا جعفر الطحاوي روى باسناده ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ايوب ان خذ من اهل الكتاب من كل عشرين ديناراً ديناراً فاني سمعت ذلك ممن سمعه الذي صلى الله عليه وآله وسلم يقوله ذلك فدل ذلك على ان الذي صلى الله عليه وآله وسلم قد اراد بذلك هذا المعنى كله قد ذكرته بالله وتتبع كلامه فهذا اما يوخذ من اهل الكتاب في اموالهم **واما ما يوخذ** في رؤسهم ورقابهم فقال الله تعالى قاتلوا الذين لا يومنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فامر الله سبحانه بقتالهم اذا ابوا الاسلام حتى يبذلوا عنوة اما اعطاء الجزية وكان ذلك اصلاً في وجوب الجزية **فاما** المقدار فالاصل فيه ما روي يزيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام انه كان يجعل على الموسر من اهل الذهب ثمانية واربعين درهماً وعلى الاوساط اربعة وعشرين درهماً وعلى الفقراء اثني عشر درهماً وروى نحو ذلك عن عمر انه وضع الجزية على اهل السواد وجعلهم ثلث طبقات على نحو ما ذكرنا وكان ذلك بمحضر من الصحابة من غير نكير منهم فجرى ذلك مجرى الاجماع منهم **فان قيل** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخذ من اهل اليمن وكانوا يلبسون الثياب الحبرة ديناراً ديناراً وروي انه قال لمعاذ خذ من كل حالم ديناراً **قيل له** يحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم ان هولاء الماخوذ منهم ذلك كانوا فقراء فامر بذلك وهكذا نقول ان الفقير لا يوخذ منه اكثر من ديناراً ويحتمل ان يكون ذلك على وجه المصلحة كما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر ان يوخذ من كل حالم وحالمة ديناراً **خبر** وروي عن الحسن انه قال بلغني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض على اهل اليمن في كل عام على كل حالم ذكر او انثى حر او عبد ديناراً او قيمته من المعافر ثياب ومعلوم ان المراد لا يوخذ منها ذلك الا على وجه التقسيط فاذا احتملها

ذكرناه من الوجهين وصح عن علي عليه السلام ما ذكرناه وصح عنهم انه فعل ذلك بمحضر من الصحابة من غير نكير منهم بان ان الواجب عليهم ما ذكرناه والله الهادي ولا يوخذ ذلك ممن لا يقاتل كالمراة والصبي والمجنون ولا عن المملوك قال ضرار بن صرد ولا خلاف فيه فهذا ما يوخذ من اهل الذمة من بني نصارى بني تغلب فاما نصارى بني تغلب **خبر** فروي انهم انفوا من الجزية وهموا بالانتقال الى دار الحرب فاعفوا عنها فصالحهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ضعف ما يوخذ من المسلمين ويوخذ منهم من الذهب والفضة اذا بلغا النصاب نصفا للعشر ومن الابل اذا بلغت خمسا شاتان ومن البقر اذا بلغت ثلاثين تبيعان او تبيعتان ومن الغنم اذا بلغت اربعين شاتان ومما تخرجه الارض اذا بلغ خمسة اوسق عشران او عشر واجب على قدر السقي ويجوز نصب عليه الهادي الى الحق وذكر انه مما وقعت المصالحة عليه معهم بدلاً من الجزية **وروي** ان عمر ايضاً صالحهم على ذلك بمشورة الصحابة ايضاً واتفاق منهم فرضوا به وكان ذلك تقريراً لما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معهم وتاكيداً **خبر** وقد روي عن علي عليه السلام انه قال لئن تكن الله وظلماني لاقاتلن مقاتليهم ولاسبين ذراريهم فاني قد اكتبت الكتاب منهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا ينصروا اولادهم وقال يحيى الهادي الى الحق علم وانما يوخذ ذلك منهم اذا لم تظهر كلمة حق وخفق راية صدق فاما ان اظهر الله سبحانه احكام حق رايت ان يدعوهم الى الاسلام فان ابوا ان يدخلوا فيه قاتلتهم وسبيت ذراريهم واصطفي اموالهم لانهم قد نقضوا العهد الذي كان عليهم ونحوه نقل عن الله عليه السلام **وصل** فيما يوخذ من الذمي المستامن روي ان عمر اذن لاهل الحرب بمحضر من الصحابة فيما يجلبونه الى بلاد المسلمين على ان يوخذ منهم مثل ما ياخذون منا عند ما ان علم ذلك وان لم يعلم ذلك اخذ منهم العشر ولا مخالف له في الصحابة رضي الله عنهم **وروي** ان عمر جعل على من لا ذمة له من اهل الشرك يعني المستامن العشر وكان ذلك بمحضر من الصحابة ومشورة من ملاياهم وهو الذي نص عليه محمد بن عبد الله النفس الزكية عليه السلام

باب تقديم الزكوة

خبر وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه تعجل من العباس صدقة عامين رواه علي عليه السلام **خبر** وروي عن علي عليه السلام ان العباس سال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تعجيل صدقته منه فبا ان يعجل فرخص له في ذلك **خبر** وروي ابن ابي شيبة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث ساعياً على الصدقة فابا العباس فقال اني اسلفت صدقة مالي لسنتين فاتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبره فقال صدق فمتى وكل هذا يدل على انه يجوز تقديم الصدقة قبل حلول الحول ويدل على ذلك ايضاً الظواهر من الكتاب والسنة نحو قول الله تعالى خذ من اموالهم صدقة وقوله سبحانه اقيموا الصلوة واتوا الزكوة فانها مطلقة غير